



رفع العقوبات البريطانية عن طريف الأخرس

تقدير موقف - وحدة الدراسات

أيلول / سبتمبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.

مقدمة



أعلنت وزارة الخزانة البريطانية يوم 12 آب/ أغسطس 2021 عن رفع اسم رجل الأعمال السوري طريف الأخرس من قوائم العقوبات الخاصة بها، والتي تم إقرارها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد أدّى القرار إلى جملة من الاحتجاجات والتنديد من منظمات سورية ودولية، إلا أن الحكومة البريطانية لم تَقْمُ حتى الآن بتبرير قرارها، والذي تأتي أهميته من كونه المرة الأولى التي تقوم فيها بريطانيا بشطب اسم موجود على قوائم عقوباتها.

ويُذكر أن الأخرس أُضيف إلى قائمة العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2011 باعتباره أحد رجال الأعمال المستفيدين من النظام والداعمين له. ورفض الاتحاد الأوروبي الطعن الذي قدمه الأخرس، في نيسان/إبريل 2016، بطلب رفع العقوبات عنه.

أولاً:

من هو طريق الأخرس؟

الأخرس من مواليد 1951 لعائلة حمصية، وهو من أقرباء أسماء الأسد. زوجته هي مي بنت محمد بهجت كسيبي، وأولاده هم محمد مرهف وديانا ونورا، وكلهم مع زوجته شركاء رسميون في معظم الشركات التي يمتلكها.

ومن أبرز شركات الأخرس شركة "عبر الشرق"، وهي شركة نقل وتوريد مواد أولية غذائية، يضم أسطولها في بعض الحالات ما يزيد عن 1500 سيارة شحن وعشرات السيارات الصغيرة والمتوسطة.

كما يمتلك الأخرس معملاً لصناعة السكر ومطحنة ضخمة وشركة مجبول بيتوني، وشركات هندسية وصناعية وشركة زيوت نباتية وشركة أعلاف. ومعظم أعماله مسجلة باسمه مع أبنائه، إضافة إلى شراكته مع عماد الرفاعي (مهره) في معمل سامبا للمثلجات. ويضاف إلى ذلك مجموعة من الشراكات والحصص في بنوك وشركات تأمين وشركات قابضة.

واستفاد الأخرس بشكل كبير من عمليات نقل السلع والمواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية، لصالح العراق بعد سقوط نظام صدام حسين.



إول ظهور للأخرس بعد 2011 في غرفة تجارة دمشق عام 2012

ويعتمد نموذج عمل الأخرس في سورية على أمرين أساسيين:

2

تأسيس شركات وهمية والتهرب من الضرائب والجمارك بأسماء بعض المحسوبين عليه، وعلى سبيل المثال: الشركة الممثلة باسم أحمد راجي خانكان والتي يمتلكها فعلياً طريف الأخرس، وهناك عدد من الشركات مسجلة باسم عامر الأسود وشوقي الأسود، كما تعتبر معظم شركات طريف الأخرس خاسرة أو رابحة بربح بسيط ووفق الحسابات الرسمية المقدّمة للحكومة.

1

الشراكة المباشرة مع ضباط في النظام السوري لتسيير أعماله، سواء كانوا ضباطاً صغاراً أم كباراً، وهم يعملون على تسيير أعماله ومنحه القدرة على التوسع خارج نطاق القانون.

وقد استفاد طريف من سمعة أسماء الأخرس، وأشيع أنه عمّها، مما أعطاه دفعة على مستوى العلاقات العامة التي يمتلكها في سورية، وتم تسهيل معظم أعماله بدون دفع، والحقيقة أن طريف هو أحد أقرباء أسماء ولكنه ليس شقيق فواز الأخرس والد أسماء، وإنما من أسرته الأكبر. في 2012 قام طريف الأخرس بتوزيع سلال غذائية لجمعية البستان في الأحياء الموالية للنظام في حمص. وتتبع الجمعية رامي مخلوف، وكانت معظم أعمالها موجّهة آنذاك لدعم ميليشيات الدفاع الوطني، المسؤولة عن كثير من جرائم الحرب التي تم ارتكابها خلال السنوات العشر الماضية. بالمحصلة استطاع طريف أن يكمل معظم أعماله في سورية خلال السنوات السابقة بفعل شراكاته المتشعبة مع شخصيات عسكرية وأمنية ومدنية داخل النظام، بما في ذلك داخل القصر الجمهوري وعدد من الأجهزة الأمنية، وبفعل الحصص المالية التي يُقدمها لمشاريع رسمية أو غير رسمية تابعة للنظام السوري أو داعمة له. في أواخر 2019 تم تشكيل لجنة لدراسة القروض المتعثرة وكذلك الرسوم الجمركية غير المدفوعة، وكان الأخرس من بين هؤلاء المتخلفين عن قروض لصالح المصرف العقاري المملوك للحكومة، وكذلك كان من بين المتخلفين عن دفع رسوم جمركية وتم إصدار قرار حجز احتياطي على أمواله مع أبرز شركائه. وقد تمّت إعادة جدولة قروض المصرف العقاري بموجب مرسوم من الرئيس، واستفاد الأخرس من فروقات العملة، أي أنه اقترض مبلغاً بالليرة السورية كانت قيمته أكبر من قيمته عند السداد نتيجة انهيار سعر الصرف. كما تم دفع مبالغ الرسوم الجمركية المترتبة عليه وعلى بعض الممثلين له وبالتالي تم فك الحجز الاحتياطي بعد مدة قصيرة.

شبكة الأخرس المصغرة

ثانياً:

معظم شركات الأخرس الرئيسية هي من تأسيسه، ويمتلك أفراد أسرته ومساعدوه شركات فيها، ومؤخراً أصبح أبنائه يمارسون أدواراً أكبر، وخاصة ابنته ديانا، في ظل ابتعاد زوجته مي عن الواجهة.

كما أن زوج نورا، عماد الرفاعي، هو شريك رئيسي في القرارات التي يتخذها الأخرس، رغم أن شراكته معه محدودة.

وكذلك يمارس عامر الأسود دوراً كبيراً في تسيير أعماله في سورية. وكان الأسود قد غادر سورية في 2014 إلى تركيا، ولكن الأخرس أعاده بتسوية مع النظام، وهو لا يزال على رأس عمله حالياً.

ويحيط الأخرس نفسه بمجموعة كبيرة من المساعدين الثقات الذين يعرفون عنه الكثير، ولكن معظمهم من داخل الأسرة.

ويتولى الأعضاء المقربون في شبكة الأخرس إدارة العلاقة مع أجهزة الأمن المختلفة والميليشيات السورية وغير السورية الموجودة في مناطق وجود شركات ومعامل الأخرس، كما يتولى هؤلاء إدارة عمليات نقل الأموال من وإلى سورية لصالح الأخرس والمنظومة السياسية والأمنية التي يعمل معها.

خلاصة

إنّ قرار وزارة الخزانة البريطانية رَفَعَ طريف الأخرس عن قائمة عقوباتها يتناقض مع سياسات المملكة المتحدة الرامية إلى محاسبة ومعاقبة كل من تورّط بأنشطة إجرامية داعمة للنظام السوريّ.

كما أن هذا القرار يرسل رسالة خاطئة إلى الشبكات الزبائنيّة المرتبطة بالأسد وعائلته، مفادها أنّ هناك مرونة سياسيّة، وربما قانونية، تجاه محاسبتهم على دعمهم لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في سورية. هذه المرونة لا يجوز أن تُعطى دون مقابل سياسيّ وحقوقيّ واضح يشترط تخليّ المُعاقَّبين عن نظام الأسد، وتقديم أدلة وإثباتات بحقه بالشكل الذي يساعد في دفع مسار العدالة والمحاكمة في سورية.

وإلى الآن لم تتضح تبعات هذا القرار بعد، خصوصاً أن وزارة الخزانة البريطانية لم تقدم مبرراتها السياسية والقانونية تجاه هذا القرار. لكن، حتى الآن، يبدو هذا القرار منعزلاً ولا يُعبر بالضرورة عن تغيير في السياسة البريطانية تجاه النظام السوري والأفراد والكيانات المرتبطة به. بالتالي فإنّ من غير المتوقَّع، بحسب المعطيات المتوافرة، أن يكون هناك تأثير للقرار على منظومة العقوبات البريطانية تجاه سورية.

ينبغي على بريطانيا إعادة النظر في قرار رفع اسم الأخرس من قائمة العقوبات لأنّه لا يزال من أكبر الداعمين الاقتصاديين لنظام الأسد، وبالتالي لا بدّ من تقييد نشاطه الاقتصادي والمالي والاستثماريّ ومعاقبته على دعمه لنظام سياسيّ لا يتوانى عن قتل المدنيين ومُحاصرته واستخدام الأسلحة الكيماوية ضدهم.

علاوة على أن إعادة الأخرس إلى قائمة العقوبات مرة أخرى، سترسل برسالة قويّة إلى النظام السوري مفادها أن المجتمع المدني السوري ومجموعات حقوق الإنسان، التي أصدرت بياناً طالبت فيه بالعودة عن هذا القرار، لا يزال لها ثقل سياسيّ وحقوقيّ على آليات صنع القرار في المملكة المتحدة والمجتمع الدولي.



رفع العقوبات البريطانية
عن طريف الأخرس



www.jusoor.co